

التطور العام لطبيعة التدخلات العسكرية المعاصرة: حالات للمقارنة

نادية جفال

طالبة دكتوراه- علوم سياسية

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر (3)

ملخص باللغة الإنجليزية:

Military Interventions in the Arab World: Tracks and Implications

Military intervention is considered as a very old policy in international relations. It can be said that the intervention is as old as the state and political entities in general. Over the course of centuries, it has taken many forms, including direct and explicit intervention, undeclared interference, by secret movements, and by proxy intervention by another ally, as what happened in many military conflicts during the Cold War.

But for nearly 20 years, inter-state military interventions have witnessed a clear development in the nature of interventions and frameworks for intervention as well as the number of countries involved in intervention and the nature of military means in intervention, etc.

In this context, the paper aims at monitoring the main features of contemporary military interventions, especially from the end of the Cold War to the recent intervention in Yemen and the role of an Arab-alliance coalition led by Saudi Arabia.

الكلمات المفتاحية: التدخل العسكري، العلاقات الدولية، النزاعات العسكرية، القطبية الثنائية.

مقدمة:

يعتبر التدخل العسكري من السياسات القديمة جداً في العلاقات الدولية، بل يمكن القول أن التدخل قدم قدم الدولة و الكيانات السياسية عموماً. وعلى امتداد قرون من الزمن، أخذ أشكالاً عديدة أهمها: التدخل المباشر و المعلن، التدخل غير المعلن و هو ما يتم بواسطة حركات سرية موالية، و التدخل بالنيابة أي بواسطة دولة أخرى حليفة مثل ما جرى في العديد من النزاعات العسكرية طيلة الحرب الباردة.

لكن منذ ما يقرب من 20 سنة، شهدت التدخلات العسكرية بين الدول تطوراً واضحاً في طبيعة التدخلات و الأطر المقررة للتدخل و عدد الدول المشاركة في التدخل و طبيعة الأدوات العسكرية المسخرة في التدخل... الخ.

و في هذا الإطار، تهدف الورقة إلى رصد السمات الرئيسية المميزة للتدخلات العسكرية المعاصرة، و خاصة منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية التدخل الأخير في اليمن و الذي يقوم به تحالف "عربي" تقوده السعودية.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة هي كائن سياسي قابل للتطور مع الزمن و قد أخذ الى حد الآن عدة أشكال. و في هذا السياق، يبدو أن الشكل الذي أخدته الدولة منذ معاهدة وستفاليا (1648)* و الذي قام أساساً على المبدأ "المقدس" ألا وهو:

السيادة قد شرع في التلاشي بفعل عاملين اثنين :

* وضعت معاهدة أو صلح وستفاليا (Westphalia) التي عقدت بمقاطعة وستفاليا بألمانيا اسس العلاقات الدولية التي استمرت راسخة لقرون. على إثر سنوات طوال من الحروب الدينية في أوروبا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية اجتمع كبار قادة القارة في وستفاليا عام 1648 حيث أقروا جملة مبادئ اتفقوا على أن تحكم العلاقات الدولية، أملين أن تحقق هذه المبادئ الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد، بكل ما جرته هذه الحروب على القارة من ويلات وصراعات دامية وأحقاد مستعرة، وكان أبرز هذه المبادئ ثلاثة هي :

مبدأ الولاء القومي والذي قصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة .

1) نهاية القطبية الثنائية و التغيير العميق في مناخ العلاقات الدولية.

2) توجه الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الداخلي للدولة نحو الانفلات أو التمرد على الحدود في اتجاه وضعيات سياسية و اقتصادية و اجتماعية عابرة للحدود، يتداخل فيها العامل الخارجي و الداخلي و تسمح للعديد من النشاطات الانسانية و الحقوقية... الخ بالتبلور و الازدهار لدرجة انها اصبحت في بعض الحالات، تسخر من الحدود و لا تعيرها ذلك الاهتمام الكبير و القدسية التي ميزتها على امتداد قرون، و هي الوضعيات التي نلخصها في الغالب بمصطلح العولة و هو مصطلح يعني التداخل و الترابط و الاندماج على نطاق واسع خارج حدود الدولة في الاعلام في قطاعات المال و الاقتصاد و السياسة و في الحرب ايضاً.

3) بغض النظر عن استمرار النقاش الواسع سواء الأكاديمي منه أو الأيديولوجي حول ثنائي : السيادة/التدخل، يمكن أن نلاحظ تمحور النقاش حول مسألتين بارزتين جداً : الأولى تتعلق بطبيعة التحرك الواجب القيام به لمواجهة مآسي انسانية رهيبية (رواندا، كوسوفو، تيمور الشرقية، الشيشان، ليبيريا، الكونغو الديمقراطية..... الخ)⁽¹⁾ و الثانية تتعلق بالأطر المؤسساتية الدولية التي تحتضن هذه التدخلات و تقررهما و تعطيهما الشرعية⁽²⁾.

في هذا السياق، ماذا نلاحظ عن تطور الحرب و منها التدخل العسكري مند سقوط جدار برلين و انهيار المعسكر السوفياتي؟:

أولاً/ تطور الحرب و طبيعتها (انتشار الحروب الداخلية).

ارتكز نظام وستفاليا (Westphalie) على الحدود و السيادة و نظم العلاقات بين الدول في السلم و الحرب على هذا الأساس. و على هذا الأساس منحت الدولة داخل حدودها صلاحية فرض النظام و الأمن و احتكار العنف الشرعي. بالمقابل استمرت العلاقات بين الدول بدون ضوابط، و تميزت على الدوام بالحروب و المواجهات المسلحة ، و لم تغير سنوات الحرب الباردة و نظام القطبية الثانية الشيء الكثير من هذه الوضعية بل زادت حدة بفعل انتشار الحروب بالوكالة و التي دعمتها أقطاب الحرب الباردة، لأن المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى أصبحت مجمدة بنظام الرعب المتبادل الذي فرضه التسليح النووي. لكن الملاحظ أن طبيعة الحروب التي ميزت العلاقات الدولية على امتداد قرون قد تغيرت بشكل كبير جدا خلال ال 25 سنة الماضية ، حيث أصبحت النزاعات المسلحة داخلية في الغالب (intra-étatique)، و ساهم ذلك في تغير كبير في للنظرة التقليدية الى الحرب عموماً .

مبدأ السيادة ويعني : سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها . إن كل دولة في البيئة الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها في ضوء قوتها ، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهداف طوح تتناسب طردياً مع حجم قوتها . مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: ويرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه وهو يعني حق كل دول في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية... إلخ، بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية ، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام 1945 وهكذا فقد أراد المؤتمرون في وستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة ، وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شؤونها الداخلية ، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصلحتها القومية.

¹) Muriel Ruol, « ingérence et non-ingérence : sur un prétendu droit d'intervention pour l'humanité ; **Rebonds** ; n° 6 Mars 2000.

² Christophe wasinski ; « le monde est notre théâtre d'opération : intervention militaires et régimes techno stratégiques depuis la fin de la guerre froide, **Questions de recherches** , n° 43 aout 2013. Cahiers d'études et de recherches internationales, Sciences Po, Paris.

انعكست هذه التحولات في طبيعة الحرب على النقاشات الأكاديمية و السياسية ، و برزت في شكل مقاربات نظرية لتحليل الظاهرة نذكر منها: مقارنة "الدولة الفاشلة" (Etat échoués , failed states, collapses states) التي تم تطويرها في الولايات المتحدة و القائلة باختصار بأن: الحرب أصبحت لا تندلع بسبب قوة الدول بل بسبب ضعفها. و قد ساهمت هذه المقاربة، خلال السنوات الأخيرة، في الالتفاف أحيانا على مبدأ السيادة باسم العمل على إعادة بناء الدول المنهارة⁽³⁾. و كانت عملية إعادة الأمل في الصومال سنة 1992 أول تجربة ميدانية لهذا التحول ثم في هايتي سنة 1994، مع أن الحالة الثانية كانت مختلفة، و لم تكن هناك ضرورة انسانية تبرر التدخل. لكن المجتمع الدولي بقي مشاهداً فقط لحالات عديدة من الجرائم و الانتهاكات الجماعية التي قامت بها سلطات حاكمة.

و الواقع أن التصنيفات التقليدية للنزاعات المسلحة : حرب أهلية/حرب دولية أو نظامية، حرب داخلية/حرب خارجية أصبحت غير قادرة على استيعاب الوضعيات النزاعية الجديدة، بسبب ما تتسم به من أبعاد داخلية و خارجية متداخلة جدا (imbriquées) و متعددة المستويات. فالنزاع يمكن أن يكون محلياً و إقليمياً و دولياً في نفس الوقت. كما أن مظاهر الانفجار الداخلي أصبحت تحمل تهديدات جادة للسلم و الأمن الاقليمي و الدولي، الأمر الذي جعل من توصيف الأزمة رهاناً دولياً هاماً جداً كما يتضح ذلك من النقاشات الحادة لمجلس الأمن حول النزاعات المعاصرة. و دفع الى مراجعة كبيرة لمهام الأمم المتحدة و في مقدمتها صلاحيات مجلس الأمن، و أصبح النقش واسعاً و حاداً حول جملة من القضايا أهمها⁽⁴⁾:

- الصلاحيات التقديرية لمجلس الأمن.
- التوصيفات المختلفة: تهديد السلم ، المساس بالسلم ، العدوان ، الاعتداء، الحرب... الخ (menaces contre la paix, ruptures de la paix ou actes d'agression...etc
- صلاحية تحديد اسلوب التحرك العسكري و مستواه... الخ.

و إذا كانت النزاعات الأخيرة قد أكدت مدى توسع صلاحيات مجلس الأمن. فإن هذه التطورات، لازالت تؤكد أيضاً أن هناك واقع صلب يتمثل في : أولوية مصالح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في تحديد صفة "الأزمة الدولية" و طريقة التعامل معها.

ثانياً/ تطور الأطر الدولية المقررة للحرب (من دولة واحدة الى تحالفات دول و هيئات دولية مثل مجلس الأمن.. الخ). شهدت العلاقات الدولية خلال السنين الأخيرة تزايداً مستمراً في الاعتماد على تحالفات اقليمية للقيام بالتدخل العسكري. و جاء ذلك تحت غطاء الحديث عن إعادة إحياء دور الأمم المتحدة في حماية الأمن الجماعي كما ينص على ذلك ميثاقها. و بالفعل تم استعمال الصيغة الأهمية كغطاء لبعض العمليات العسكرية ، لكن الواقع أن الهيئة الأهمية كانت تقوم بحروب "المنافسة"، و بقيت بعيدة عن ذلك النظام المؤسسي المنشود للسلم الجماعي على المستوى العالمي. كانت الحرب على العراق سنة 1990 بداية عصر جديد هو عصر حروب الائتلاف أو التحالف العسكري الإقليمي (بقيادة دولة مركزية طبعاً). و منذ ذلك الحين بدا مجلس الأمن بمثابة غرفة تسجيل للتدخلات العسكرية، و منها خاصة ما يصطلح عليه "بعمليات حفظ السلام". و أصبح تصويت المجلس يهدف أساساً إلى إصباح الشرعية على عملية عسكرية كانت ستتم بشكل مباشر و أحادي.

³) Swan R., « les déclinaisons politiques actuelles du principe de non-ingérence », Cultures et croyances , 17 janvier 2017

⁴) Swan R., « les déclinaisons politiques actuelles du principe de non-ingérence », Cultures et croyances , 17 janvier 2017.

ضمن هذا التطور العام، شكل تدخل الناتو في صربيا و كوسوفو ، بدون موافقة مجلس الأمن، تطبيقاً آخر للتدخلات العسكرية الائتلافية المعاصرة. و الواقع، أنه إذا كان هدف الناتو آنذاك هو الالتفاف على الفيتو الروسي - الصيني فإنه أسس لما سمي بديبلوماسية النوادي المحدودة، و ذلك بازدهار تشكيلات دولية جديدة سميت ب: مجموعات الاتصال، مجموعة 7 مجموعة 8... الخ. و هي في الواقع آليات المهدف منها الابتعاد عن نظام الأمن الجماعي كما ينص عليه الميثاق لصالح آليات فئوية مصلحية تقودها قوة كبرى أو اقليمية (الولايات المتحدة في العراق و أفغانستان فرنسا في ليبيا و مالي، و أخيراً تحالف غالبية الملكيات الخليجية بقيادة السعودية ضد اليمن⁽⁵⁾).

- يرى البعض أن هذا الأسلوب في التعامل مع النزاعات يهدف أساساً ليس لحل النزاع بل للتحكم فيه و تسييره اقليمياً دون التورط فيه بقواتها الخاصة، بكل ما ينجر عن ذلك من تكاليف مالية و سياسية (موافقة البرلمان و مساءلات الرأي العام... الخ).

تمت التدخلات العسكرية الائتلافية في الغالب تحت شعارات إنسانية⁽⁶⁾، لكن تتبع مجموع الحالات بدقة يؤكد تداخل المصالح الاقتصادية و التوظيف الانتقائي لتصنيف "إنساني" ()، و ذلك بغض النظر عن مدى خطورة و حجم الأزمة و تبعاتها الانسانية (كأمثلة: سيراليون، السودان، الكونغو ، انغولا، أفغانستان... الخ). كما أنها شكلت فرصة مناسبة لقوى سياسية داخلية سارعت إلى تدويل النزاع الداخلي بمهدف الحصول على تدخل خارجي بالاستغلال الأقصى لوضع الضحية مثل ما هو الحال بالنسبة لحالة البوسنة و الهرسك و تيمور و المعارضة العراقية و الليبية⁽⁷⁾.

تجدر الإشارة أن هناك مجموعة عوامل ساعدت على انتهاج و ممارسة هذا النوع من التدخلات العسكرية الائتلافية نذكر منها⁽⁸⁾:

- التفوق التكنولوجي الساحق بين المتدخل و ميدان التدخل.
 - إمكانية القيام بالتدخل دون خسائر بشرية أو الخيار "صفر قتيل" و ربما "صفر جريح" كما سماها البعض.
- و هي بذلك تندرج ضمن ما سماه بيار أسنر (Pierre Asner) "جدلية البرجوازي و البربري"، و تتماشى مع حالة الاطمئنان السائدة في المجتمعات الغربية و التحولات العميقة في ادراكها للعسكري و الحرب .

ثالثاً/ الدعوة لتطوير آليات اقليمية لتسيير النزاعات المسلحة.

اتسمت العلاقات الدولية مند حوالي عشرينين بتزايد المطالب بتطوير نظام الأمن الجماعي العالمي الذي يفترض أن تضمنه المنظمة الأممية باتجاه إنشاء و بلورة نظم اقليمية. و يرجعون ذلك الى ضعف النظام الجماعي و فشله في تحقيق المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة . و عليه أصبح من الضروري التوجه نحو آليات أمنية إقليمية أكثر مرونة ، قابلة للتكيف مع المعطيات و الخصوصيات المختلفة للنزاعات ، و منسجمة في ما بينها حول الأهداف و القيم و المرجعيات... الخ.

⁵) <http://www.algeriepatriotique.com/article/pourquoi-l-arabie-saoudite-deja-perdu-la-guerre-au-yemen> , « Pourquoi l'Arabie Saoudite a déjà perdu la guerre au Yémen » Article | 6. décembre 2015 - 9:44 ; Par Houria Aït Kaci.

و للمزيد حول موضوع اليمن ، انظر عبد الناصر المودع "التسوية السياسية في اليمن: المعوقات و الآفاق" ، مركز الجزيرة للدراسات ن 29 مايو/ايار 2016.

⁶) Caroline fleuriot , « droit d'ingérence, ou en est-on ? », le monde diplomatique, septembre 2008.

⁷) للمزيد حول موضوع التدخل العسكري في ليبيا، أنظر. "التدخل العسكري في ليبيا : الأسباب و المخاوف شكل و طبيعة التدخل" تقرير صادر عن مركز

الأبحاث و الدراسات الاستراتيجية للأمن القومي عن التدخل العسكري في ليبيا، 4 أبريل 2016

⁸) Yan Braem , « les interventions militaires : concurrences et convergences des modes de coopération militaires » ; Revue Armées et nations, 1^{er} trimestre 20015.

الواقع أن هذا التوجه، و رغم ما يتضمنه من نقاط إيجابية، يضل محدود الفعالية و صعب التطبيق على كل النزاعات، و تؤكد التجارب الأولية على الحجم الكبير للخلافات البينية بين المجموعات الإقليمية بما في ذلك المجموعة الأوروبية التي خطت الى حد الآن خطوات عملاقة على مستوى الاندماج الاقتصادي و التجاري و المجتمعي، لكنها لا زالت متباينة المواقف تجاه القضايا السياسية و الأمنية⁹). أما على مستوى القارات الأخرى و في مقدمتها إفريقيا فإن الأمر يصبح شديد التعقيد بسبب مستويات التوتر الجوارية العالية بين العديد من دول القارة، و تشير العمليات التي تقوم بها نيجيريا في ليبيريا و سيراليون و دور السنغال في غينيا بيساو الى انحرافات عديدة أخطرها التحول الى طرف في النزاع الداخلي تحت غطاء العمل على استتباب الأمن و السلم.

رابعا/ معضلة التدخل العسكري في بيئات مختلطة ونزاعات أهلية.

تواجه التدخلات العسكرية بيئات و حقائق ميدانية معقدة و بعيدة في الغالب عن الأطر العسكرية المعروفة في الحروب النظامية و تتسم هذه البيئات بعدة صفات نذكر منها:

- التصنيفات التقليدية الى صديق / عدو و مدني/عسكري ليس لها أي وجود أو معنى. و تؤكد ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات الإفريقية على ذلك¹⁰.

- تواجه القوات العسكرية المتدخلة اثناء عملياتها معضلة كبيرة تتمثل في عدم وجود طرف ميداني مهيكّل في نظام يمكن التعامل معه. و في الغالب تجد نفسها في مواجهة أطراف عديدة متغيرة باستمرار و تخضع لضوابط غير عسكرية . و في هذا السياق أثبتت تجربة الصومال حجم الصعوبة في التعامل مع مثل هذه البيئات المتغيرة مثل الرمال المتحركة تنعكس مباشرة في شكل تحالفات متغيرة باستمرار الأمر الذي يصعب من امكانية التوصل الى توافقات واسعة.

- عدم وجود خطوط مواجهة أو جبهات واضحة تجعل من مهمة التدخل العسكري صعبة الانجاز و تدفع بها أحيانا نحو القيام بمهام أخرى¹¹). و تشير تجارب حفظ السلام في السنوات الأخيرة الى انتقال المهمة من الفصل بين الأطراف المتحاربة و مراقبة وقف اطلاق النار الى القيام بعمليات حفظ الأمن العام اي التحول الى القيام بعمليات شرطة دولية.

- احتمالات تغير الموقف الشعبي من القوة المتدخلة بفعل عوامل عديدة (أخطاء، تجاوزات، ضحايا من المدنيين... الخ) بحيث تصبح في نظر الراي العام قوة احتلال يجب رحيلها أو حتى مقاومتها (تجربة الجنرال عبيد في الصومال)¹² .

خلاصة:

من العرض الوجيز السابق لمظاهر التحول في عمليات التدخل العسكري يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

اولا/ من الصعب الجزم بأن هناك بدائل جاهزة و ناجحة لتسوية النزاعات الداخلية المتفجرة في العالم بوتيرة عالية جدا و خاصة على امتداد الفضاء العربي - الإفريقي

ثانيا/ رغم تزايد الاعتماد على التدخلات العسكرية الائتلافية لضبط النزاعات فإنها لازالت تواجه صعوبات جمة وقد تتطلب فترة طويلة لكي تصبح عملية و قابلة للتطبيق في آجال معقولة .

⁹) Ibid.

¹⁰) Voir Laurence Basset, « les interventions militaires en zones urbaines : paradigmes, stratégies et enjeux », Etudes internationales ; vol 40,n°4 ; 2009.

¹¹) Laurence Basset, op cit

¹²) Pour plus d'informations sur ce sujet voir : « les interventions militaires causes du terrorisme ? » , Bruno Tertrais ; Fondation pour la recherches stratégiques, note n)6 ; 15/02/2016.

ثالثا/ اثبتت التجارب الى حد الآن صعوبة التحكم في مسار عمليات التدخل عبر مراحلها المختلفة، بحيث آلت العملية برمتها الى عكس ما كانت تهدف اليه لأن معطيات البيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالتدخل متغيرة باستمرار و من الصعب التكهن بتوجهاتها.

رابعا/ يبقى البحث عن حلول أو توافقات نابعة من الداخل هو أحسن السياسات لمعالجة النزاعات الأهلية الداخلية ، و في هذا السياق، تؤكد تجارب المصالحة الرائدة في السنوات الأخيرة (جنوب افريقيا، ...الخ) مدى أهمية الايجابيات السياسية و المعنوية الناتجة عن التوصل لحلول داخلية .